

هزيمة الاحتلال الأميركي تُدشّن عهد الاستقلال العراقي

يأس روز رأى الكاتب الإيراني «محمد صفري» أن إنهاء سنوات الاحتلال وخروج القوات الأميركية من العراق يمثلان تحولاً استراتيجياً بالغ الأهمية في موازين القوى الإقليمية، ويعدان خطوة مفصلية أولى على طريق استعادة العراق لسيادته واستقلاله الكامل، بعد عقود من التدخل والعدوان الغربي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «سياست روز»، يوم الأحد ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أن الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ انطلق عبر أكاذيب منسقة حول أسلحة الدمار الشامل دون تفويض دولي، مشدداً على ضرورة ملاحقة ومحاسبة قادة واشتطن على جرائم الحرب الممتدة ونهب ثروات البلاد النفطية، والتي تجسدت بعض شواهدها في فضائح سجن أبو غريب وتدمير مقدرات الشعب العراقي. وتابع صفوي: أن التحرر النهائي من الوصاية الأميركية يفرض إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية داخل العراق، محذراً من استمرار المؤامرات التخريبية عبر إقليم كردستان العراق الذي تحول بدعم غربي إلى ملاذ للجماعات الإرهابية ونقطة ارتكاز لنشاط أجهزة الكيان الصهيوني العسكرية والاستخبارية الرامية إلى تمزيق وحدة الأراضي العراقية واستهداف أمن دول الجوار.

ولفت الكاتب إلى أن تفكيك القواعد الأميركية في العراق يسهم في خفض مخاطر العدوان البري الذي طالما خطط له واشتطن ضد إيران، مشيراً إلى أن افتعال أزمة تعطيل الرحلات الجوية بين طهران وبغداد مؤخراً كشف المحاولات اليأسية لفرض النفوذ، والتي سرعان ما أجهضتها الضغوط الشعبية والسياسية المتسككة بعمق العلاقات بين البلدين.

وأوضح أن استراتيجية الصمود التي تعتمدها إيران في مواجهة المخططات العدوانية الأمريكية - الصهيونية قد بدأت تؤتي ثمارها ميدانياً، مؤكداً أن السبيل الحاسم لردع الهيمنة الاستعمارية يكمن في رفع كلفة بقاء القوات المعتدية حتى ترغم على مغادرة المنطقة كلياً.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن خروج واشتطن لم يكن خطوة طوعية، بل جاء تحت وطأة ضربات المقاومة وثباتها الميداني، مشدداً على أن غرب آسيا يشهد اليوم ولادة نظام إقليمي جديد ترسم معالمه تضحيات قوى المقاومة وشعبها، لا الإملاءات الأميركية الزائلة.

واشتطن والكيان الصهيوني؛ الوجه الحقيقي للشر المطلق

رأى الخبير الاقتصادي الإيراني «ناصر ذاكري» أن مفهوم «الشر المطلق» والغطرسة السياسية بنظيقان بدقة على السلوك الأميري الذي يتجاوز القوانين والأعراف الدولية لفرض هيمنته، مشيراً إلى أن توظيف واشتطن للتهديدات العسكرية والعدوانية يمثل محاولة فاشلة لوقف التراجع المستمر لمكانتها الاقتصادية ونفوذها المتآكل أمام القوى الصاعدة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم الأحد ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أن القياس الحقيقي لتصنيف أي طرف كقوة شريرة يكمن في احتقار سيادة القانون والتمرد عليه؛ حيث يبدأ هذا السلوك بالالتفاف على القوانين بالقوة والخديعة، ثم محاولة تفصيل تشريعات دولية تحمي المصالح الأحادية، وصولاً إلى الانقلاب الكامل على تلك التشريعات متى تعارضت مع الأطماع الاستكبارية. وتابع ذاكري: أن انسحاب الإدارة الأميركية الأحادي من الاتفاق النووي، رغم التزام إيران الكامل بتعهداتها ومصادقة مجلس الأمن الدولي عليه، يشكل النموذج الأوضح لأعلى درجات الشر السياسي، لافتاً إلى أن الاعتداءات المتواصلة على المنشآت الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية واستهداف المنشآت المدنية تثبت أن واشتطن ترى القوانين أداة لإلزام الآخرين فقط، بينما تمنح نفسها حق انتهاكها دون أي رادع.

ولفت الكاتب إلى التناقض الفاضح بين التشدد غير المبرر ضد البرنامج النووي السلمي لإيران، وبين التفاوض المريب عن الرسالة النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني، بل ودعم هذا الكيان التابع في توظيف التكنولوجيا الحديثة لارتكاب جرائم اغتيال والإرهاب المنظم والقتل الجماعي، ممسلاً عن المعايير التي تجعل امتلاك المعرفة جريمة بينمالياباح استخدام التقنيات في القتل والترويع الدولي.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن التوصيف الحقيقي لما يُسمى «محور الشر» يتطابق كلياً مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني المنفذ لسياساتها، مشدداً على أن سلوك واشتطن يمثل جوهر «البطولة الكبرى» التي تهدد استقرار المنظومة العالمية والضمير الإنساني المشترك.

تفاهم إسلام آباد يؤثّق مكاسب طهران؛ ويكرّس مأزق واشنتطن

انتخ رأى الناشط السياسي والأمين العام السابق لحزب اتحاد شعب إيران الإسلامي «علي شكوري راد» أن تفاهم إسلام آباد يمثل منجزاً استراتيجياً رَسَخ المصالح الوطنية الإيرانية وأربك حسابات واشنتطن، مؤكداً أن فشل العسكري للولايات المتحدة في النيل من بنىة الجمهورية الإسلامية يعيد فرض هذا المسار كقاعدة انطلاق صلبة لإدارة الصراع وتثبيت حقوق البلاد من موقع القوة والافتدار. وأضاف شكوري راد، في مقابلة مع صحيفة «اعتماد»، يوم الأحد ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، أن توقيع رئيسي البلدين على الوثيقة المكونة من ١٤ بنداً جسد الإجماع القيادي في طهران وكفاءة المفاوض الإيراني، موضعاً أن مزاعم الإدارة الأميركية بانتهاا صلاحية التفاهم ليست سوى محاولة للتصلب بعد ماتكبدت واشنتطن هزيمة استراتيجية وعجزت عن تحقيق أي نتائج ميدانية أمام تماسك المنظومة الإيرانية.

وأشار شكوري راد إلى أن امتلاك إيران لليد العليا في الميدان يستوجب قيادة زمام المبادرة الدبلوماسية، معتبراً أن حالة التخييط والاستياء التي تسيطر على مسؤولي البيت الأبيض نتيجة الانجرار خلف تحريضات الكيان الصهيوني الفاشلة يجب استثمارها سياسياً لمحاصرة العدو والزامه بتعهداته السابقة. وأوضح أن أحاديث قادة واشنتطن والكيان الصهيوني حول إسقاط النظام الإيراني مجرد أوهام وخيال أثبت الميدان بطلانها، مبيناً أن بلوغ نسوية مستقرة يقتضي إشراك قوى دولية وازنة تملك حق النقض كالصين لضمان تنفيذ الاتفاقات وكبح السياسات العدوانية الأميركية.

وشدد شكوري راد، في ختام حديثه، على أن صيانة المكاسب الوطنية تستند إلى دبلوماسية شجاعة تستثمر تفاهم إسلام آباد برعاية حلفاء مؤثومين، بالتوازي مع تعزيز التحالف الشعبي وحماية صمود الجبهة الداخلية التي أشفشت الحصار تمهيداً للبناء مرحلة اقتصادية وأعدة.

موجة الاحتجاجات المناهضة للكيان تنتقل من الشارع إلى قلب المؤسسات البريطانية

الوطن امتدّت موجة الاحتجاجات المناهضة للكيان الصهيوني في بريطانيا، التي حوّلت خلال السنوات الأخيرة الشوارع إلى ساحات لمظاهرات حاشدة مؤيدة لفلسطين، إلى مستويات أعمق من البنية السياسية والاجتماعية في البلاد، مع تنامي الضغوط داخل قطاعات الرعاية الصحية، والنقابات العمالية، والمؤسسات المهنية، والبرلمان.

وأعلنت «الكلية الملكية للتمريض» في بريطانيا، التي تمثل أكثر من نصف مليون ممرض وكادر صحي، قطع تعاونها التجاري مع شركة «نيفا» البريطانية، التابعة لشركة الأدوية العائدة للكيان الصهيوني «تيفا»، والغاء الرعاية المالية المقدمة من هذه الشركة لإحدى نوداتها للعلاقات بين الشركات. ويطالب الناشطون المؤيدون لفلسطين الآن المؤسسات الطبية المهنية الأخرى في بريطانيا بإعادة النظر في علاقاتها المالية مع هذه الشركة. ويُظهر هذا القرار أن الاحتجاج على سياسات الكيان الصهيوني لم يعد مقتصرًا على المسيرات الشعبية في الشوارع فحسب، بل نفذ إلى القرارات المالية والمهنية لواحدة من كبرى الشركات في قطاع الصحة ببريطانيا.

وانطلق هذا المسار بطبيعة الحال منذ مدة طويلة في أوساط الأطباء والكوادر العاملة في منظومة الرعاية الصحية؛ إذ طالبت الكلية الملكية للتمريض، إلى جانب الكلية الملكية للأطباء، والكلية الملكية للممارسين العامين، والكلية الملكية لطب الأطفال وصحة الطفل، في رسالة مشتركة إلى الحكومة البريطانية، بتكثيف الضغط لضمان دخول الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية دون قيود إلى غزة، ونقل الأطفال الفلسطينيين المرضى والجرحى لتلقي العلاج بما في ذلك في المستشفيات البريطانية، ووقف الهجمات على المرافق الصحية والكوادر الطبية. بالتزامن مع ذلك، حوّل ملف تعاون منظومة الرعاية الصحية البريطانية مع شركة «بالانتير» الأمريكية، قضية فلسطين إلى نزاع داخلي آخر في قطاع الرعاية

الطبية. وسجّل أكثر من ٤٤ ألف شخص خلال الأيام الأخيرة اعتراضهم القانوني على معالجة بياناتهم الطبية في منظومة بيانات خدمة الصحة الوطنية البريطانية (NHS) التي تعتمد تكنولوجيا «بالانتير». وذكر معارضو هذا التعاون أن أحد دوافع انعدام ثقتهم يعود إلى العلاقات التي تربط شركة «بالانتير» بجيش الكيان الصهيوني. وطلبت لجنة الصحة والعموم، والتي تضم نواباً من مختلف الأحزاب، في تموز/ يوليو من العام الجاري، من الحكومة البريطانية إنهاء التعاون مع «بالانتير» عند حلول أول فرصة قانونية لمراجعة العقد، والبحث عن بديل لمنظومة هذه الشركة. وحذّرت هذه اللجنة من «فقدان ثقة جاد» لدى قسم من الرأي العام بشركة «بالانتير»، وأعلنت أن منأخاً كهذا قد يثني المرضى حتى عن تقديم معلوماتهم الطبية لخدمة الصحة الوطنية (NHS).

ولا يقتصر نطاق الضغوط على قطاع الرعاية الصحية؛ فقد أقرّ مؤتمر نقابات العمال في بريطانيا، المعروف اختصاراً بـ«TUC»، في اجتماعه السنوي المنعقد في أيلول/ سبتمبر، قراراً بشأن فلسطين يدعم توسيع حملات المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وممارسة الضغط الاقتصادي ضد المؤسسات والشركات المرتبطة باحتلال الأراضي الفلسطينية. وطلب هذا القرار، الذي صُودق عليه بإسناد من نقابات كبرى عدة منها «يونيسون»، بفرض قيود على المبيعات التجارية مع مستوطنات الكيان الصهيوني، ووقف التعاون العسكري، ودعم حملات المقاطعة في مواقع العمل.

ويكتسي دخول مؤتمر نقابات العمال «TUC» في هذه الحملة أهمية استثنائية؛ لكون هذا الكيان يُمثّل المظلة الحاضنة لنقابات العمال في بريطانيا، وتضم عضويته ٤٧ نقابة تمثل في مجموعها نحو ٥/٣ مليون عامل. ولا يتبع مؤتمر «TUC» بحد

ذاته لحزب العمال، بيد أن عدداً من كبرى النقابات المنضوية تحت لوائه، مثل يونيسون (Unison)، ويونايّت (Unité)، وحي إم بي (GMB)، تُعدّ نقابات تابعة لحزب العمال وتسهم بفاعلية في البنية السياسية والتنظيمية لهذا الحزب. وتصادف في الوقت نفسه الضغط السياسي داخل المؤسسة التشريعية البريطانية؛ إذ طالب قِابة ١٤٠ نائباً من حزب العمال قبل أربعة أشهر، في مذكرة رُفعت إلى الحكومة، بوقف المعاملات التجارية البريطانية مع مستوطنات الكيان الصهيوني في الضفة الغربية. ونادى الحزب الليبرالي الديمقراطي بدوره بحظر التجارة في السلع والخدمات مع هذه المستوطنات، فيما حثت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم الحكومة في وقت سابق على اتخاذالترتيبات التمهيدية لفرض حظر شامل على واردات المستوطنات. وعدّلت الحكومة البريطانية، في الأسابيع الأخيرة، جانباً من سياساتها أمام هذه الضغوط المتلاحقة؛ إذ أعلن وزير خارجية بريطانيا إدميليانيد، في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٦، حظر الإعانات الترويجية لبيع العقارات القائمة في المستوطنات غير الشرعية داخل بريطانيا، مؤكداً أن لندن سترفض طلبات تراخيص التصدير التي تساهم في تكريس احتلال الأراضي الفلسطينية. ورغم هذه الخطوات، لم تتوقف الضغوط السياسية عند هذا الحد؛ إذ طالب برلمانيون من شتى الأحزاب في مجلس العموم بالوقف التام

مقامرة لندن بدعمها العسكري للإجراءات ضدّ اليمن

أقربب في بعض جوانبه من التعاون العملياني أيضاً؛ وهو ما يمكن أن يزيد المسؤولية السياسية والقانونية الملقاة على عاتق لندن.

التداعيات القانونية والاعتبارية

من المنظور القانوني، يمكن أن تترتب على الدعم العسكري البريطاني تداعيات مهمة بالنسبة إلى هذا البلد. وتُظهر الوثائق المنشورة أن طائرات التزوّد بالوقود التابعة لسلح الجو البريطاني دعمت في عام ٢٠٢٥ الهجمات الأمريكية على اليمن، وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية أن هذه الهجمات أدت «على الأرجح» إلى سقوط ٢٨١ ضحية مدنية. كما حذّرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن مشاركة بريطانيا «قد تجعلها شريكة في جرائم حرب». ومن المؤكد أن استمرار هذا المسار يمكن أن يمهد لرفع قضايا قانونية دولية، وممارسة ضغوط دبلوماسية، وزيادة الانتقادات من جانب الرأي العام، والإضرار بسمعة بريطانيا في مجال حقوق الإنسان. ومن هذا المنظور، فإن الضرر الذي قد يلحق بالسمعة جراء دعم العمليات العسكرية يُعد أحد أهم التداعيات التي ستواجهها لندن.

التداعيات الاقتصادية والأمنية على بريطانيا

أعلن المسؤولون البريطانيون أن الهدف من هذا الإجراء هو الحفاظ على طرق الملاحة البحرية ومنع ارتفاع تكاليف المعيشة في بريطانيا. إلا أن استمرار الدعم



من المواطنين المسلمين، أو ضمن شرائح المصوتين من فئتي الشباب وتيارات اليسار. ولذلك، لا يُمثّل تدفق الاحتجاجات من قارة الطريق إلى أروقة المشافي والنقابات والجامعات والمجالس والبرلمان مجرد حراك مجتمعي عابر؛ بل بات هذا المسار يرتبط برباط وثيق بالحسابات الانتخابية للأحزاب البريطانية.

وبجانبه حزب العمال ضغوطاً متنامية بغية صيانة جزء من قاعدته الجماهيرية التقليدية في صفوف الشباب، والأقليات القومية، والنقابات العمالية، والحركات التقدمية، في حين تنشط أحزاب الخضر والليبراليين الديمقراطيين والمرشحين المستقلين لانتفاص حالة السخط السائدة إزاء سياسة لندن تجاه فلسطين واستثمارها انتخابياً.

ولم تعد القضية الفلسطينية، في ظل هذه البيئة السياسية، شأنًا تستطيع الأحزاب الرئيسية في بريطانيا اختزاله في النطاق الدبلوماسي للسياسة الخارجية أو فصله عن الانشغالات والهوم الداخلية.

ويُبيّن تواصل التظاهرات وانخراط الاتحادات المهنية والنقابات في حملات المقاطعة، وتعاظم الضغط تحت قبة البرلمان، أن هذا المطلب الاجتماعي المتصاعد قد غدا، مع اقتراب المنااسات الانتخابية المقبلة، أحد المتغيرات البارزة في هندسة السياسة الداخلية البريطانية، مما يلزم الأحزاب، حرصاً على صون قواعدها الانتخابية، بإدراجها كبند حاسم ضمن حساباتها السياسية.

لكافة مبيعات الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، وقطع مسارات إمداد قطع غيار مقاتلات «إف-٣٥»، وإجراء مراجعة شاملة لطبيعة علاقات لندن مع هذا الكيان. من زاوية أخرى، لا تزال الضغوط الشعبية في الشارع ماضية في زخمها؛ حيث شهدت أروقة المؤتمر الأخير لحزب العمال في ليفربول تنظيم فعاليات ومسيرات مؤيدة لفلسطين، وخرج مئات المحتجين إلى الشوارع تنديداً بالسياسة الحكومية المتبعة حيال غزة.

كما واجه ناشطان مؤيدان لفلسطين الوزير إدميليانيد داخل أحد المطاعم خلال فترة المؤتمر لمساءته بلهجة حادة بشأن سياسة الحكومة تجاه غزة. واعترف ميليانيد في المؤتمر نفسه، في حديث موجّه إلى منتقدي السياسة الحكومية السابقة حيال فلسطين، بأن ضغوطهم قد تركت أثرها الملموس على قرارات الحكومة، ودافع عن تبديل لندن لنهجها تجاه قضية المستوطنات ومجريات الأحداث في قطاع غزة.

ويتزامن هذا التحول مع سياق تنتقل فيه المسألة الفلسطينية بصورة تدريجية من خاتمة قضايا السياسة الخارجية لتغدو أحد العوامل الجوهرية المؤثرة في التنافس السياسي الداخلي البريطاني.

وأثبتت وقائع الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٤ وما تلاها من انتخابات محلية أن الموقف الذي تتبناه الأحزاب إزاء غزة يمتلك قدرة فاعلية على تحديدها في السلوك الانتخابي، وتحتجيداً في الدوائر التي تحتضن كثافة ملحوظة

العسكري لأحد أطراف الحرب يمكن أن يؤدي أيضاً إلى نتيجة معاكسة لهذا الهدف؛ إذ إن تصعيد الصراع أو أطالته من شأنه أن يزيد من اندعام أمن طرق الملاحة البحرية. وأيّ اضطراب في باب المندب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وتكاليف التامين على النقل، وأسعار السلع، وأن يزيد الضغوط التضخمية في أوروبا وبريطانيا. وبالتالي، فإن سياسة يجري اتباعها بهدف حماية التجارة والسيطرة على التكاليف الداخلية قد تؤدي، في حال استمرار انعدام الأمن البحري، إلى زيادة جزء من هذه التكاليف نفسها، وفرض ضغوط أكبر على الأُسر والاقتصاد البريطاني.

خطر اتساع نطاق الصراع واستنزاف القدرات البريطانية

يمكن للدعم البريطاني، حتى وإن كان محدوداً وغير مباشر، أن يؤثر في استمرار العمليات العسكرية ضدّ اليمن، وأن يزيد خطر اتساع نطاق الحرب أو تحولها إلى صراع أكثر استنزافاً. كما يرى مسؤولو أنصار الله أن هذا الإجراء يمثل دليلاً على المشاركة المباشرة للندن في العمليات العسكرية ضدّ اليمن. ومن شأن تشكيل مثل هذا الانطباع أن يعرض المصالح البريطانية في المنطقة، من السفن والقواعد إلى الشركات والمواطنين البريطانيين، لأعمال انتقامية. من جهة أخرى، فإن انخراط بريطانيا في الوقت نفسه في عدة ساحات عسكرية، من بينها أوكرانيا وشرق آسيا، يغيّر أيضاً مسألة تجاوز التدخل الاستراتيجي لقدرات هذا البلد. ويمكن لزيادة الالتزامات

العسكرية أن تضع الموارد المالية والعسكرية والسياسية للندن تحت ضغط، ولا سيما في ظل عدم حسم الدعم الأمريكي لدخول مباشر وواسع في الملف اليمني. كما أن استمرار هذه السياسة يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النقاشات الداخلية بشأن شفافية المهمة، والمسؤولية القانونية، وتكاليفها داخل البرلمان البريطاني وفي أوساط الرأي العام. ولذلك، فإن تداعيات دعم السعودية في اليمن لا تقتصر على ساحة المعركة، بل يمكن أن تؤثر أيضاً في المكانة الإقليمية لبريطانيا وقدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية. يمكن تحليل الدعم العسكري البريطاني للسعودية في الحرب ضدّ اليمن في إطار مساعي لندن طويلة الأمد للحفاظ على نفوذها الإقليمي وتأمين طرق التجارة والطاقة، إلا أن توسيع هذا الدور يمكن أن يفرض تكاليف ومسؤوليات جديدة على بريطانيا. ومن بين أهم هذه التداعيات والمسؤوليات القانونية والاعتبارية، وزيادة المخاطر الأمنية، والضغط على طرق التجارة والطاقة، واحتمال استنزاف القدرات العسكرية والسياسية. من هذا المنظور، فإن استمرار المسار الحالي يمكن أن يورط لندن بصورة أكبر في حرب لن يكون الخروج منها سهلاً، وقد تتجاوز تكاليفها المنافع المتوقعة على المدى القصير. وبناءً على ذلك، فإن حجم الدعم البريطاني للعمليات المرتبطة باليمن واستمراره سيتحولان إلى أحد الموضوعات المهمة في تقييم مستقبل دور هذا البلد في غرب آسيا.